

إن الاستقرار الحقيقي والطمأنينة والعيش الرغيد، لا يكون إلا في ظل تطبيق الإسلام كاملاً، في دولته؛ دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تبني كل مؤسساتها، وأجهزتها، وأنظمتها، ودستورها على أحكام شرعية تنبثق من العقيدة الإسلامية التي هي عقيدة الأمة.



اقرأ في هذا العدد:

- السلطة التونسية تواجه كورونا بمزيد تأزيم الوضع! ٢...
- قضية المعتقلين مرتبطة بإسقاط النظام وليس مبرراً للتنازل عن الثوابت ٢...
- كورونا وفشل نظام الرعاية الصحية في النظم الرأسمالية (١) ٣...
- كورونا... إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون ٤...
- كورونا ومعالمات الدولة المدنية في السودان ٤...



الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ١٥ من شعبان ١٤٤١هـ / ٨ نيسان / أبريل ٢٠٢٠م

العدد: ٢٨١ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

كورونا يكشف عن هشاشة سوق الأسهم العالمي

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

بعد أن تبين أن وباء كورونا أصبح وباء عالمياً، وأنه مرشح لتهديد قطاعات كثيرة في الأسواق العالمية سارع مستثمرو أسواق الأسهم العالمية للتخلص مما لديهم من أسهم في خطوة استباقية من أجل المحافظة على أموالهم ما أدى إلى نشوء عملية محمومة من بيع كثير من الأسهم خاصة تلك المتعلقة بقطاعات النقل والبتروكيميا والصحية والفنادق السياحية وغيرها، ما أدى إلى هبوط مؤشر داو جونز خلال شهر تقريباً (٢/١٩) إلى ٣٢٣ (٣٢٣) أن يخسر ما يقارب ١١٠٠٠ نقطة أي حوالي ٣٧٪ من قيمة السوق. وكان سوق فونسي في لندن قد شهد خسارة مشابهة.

والحقيقة أن الأزمة المالية التي تمر بها أسواق الدول الرأسمالية ليست ظاهرة جديدة على نظام الرأسمالية، فقد مرت الولايات المتحدة وأوروبا بفترات عدو من الركود والكساد خلال المئة سنة الماضية، وخلافاً لجميع الأزمات والأضطرابات في الماضي؛ فقد أثارت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ أزمة كورونا الحالية اهتماماً شديداً إزاء محنة الرأسمالية، والبنية التحتية للعمود الفقري للنظام المالي والاقتصادي الحالي. وزادت عليها هذه المرة بالحديث المتواصل عن النظام العالمي واحتمال انهياره أو تبدله.

ويعلق جون ألين وهو جنرال أمريكي ومدير معهد بروكنجز بقوله "ستعيد أزمة كورونا تشكيل هيكل القوى العالمي بطرق يصعب تخيلها، حيث سيستمر الفيروس بالضغط على النشاطات الاقتصادية وزيادة التوتر بين الدول على المدى الطويل وسيخفض القدرة على الإنتاجية للاقتصاد العالمي"، ومن شأن هذه التطورات أن تنعكس مباشرة على الأسواق المالية، وهذا شيء طبيعي حيث إن هذه الأسواق هي مستودع للأموال الوهمية الناتجة عن أسعار غير حقيقية للأسهم ومقياس للزيادة بالمال الوهمي الافتراضي.

وقد لخصت مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) الأثر المباشر لكورونا على الوضع الاقتصادي العام وما يتبعه من تأثير على العلاقات الدولية والنظام العالمي، من خلال آراء سياسيين واقتصاديين عالميين أمثال مدير معهد بروكنجز. وجاء في ملخص مجلة السياسة الخارجية أن أزمة كورونا تهدد بانتهاء نظام العولمة الاقتصادية والاعتماد على سلاسل توريد عالمية، ونسف القواعد الحالية لعمليات التصنيع والإنتاج، ما يسرع دخول النظام العالمي الاقتصادي في مرحلة تباطؤ قد تؤدي إلى كساد عظيم. ولعل الانهيار الذي شهده السوق المالي منذ انتشار فيروس كورونا يشير بوضوح إلى هذه الظاهرة.

ثم ركز تقرير مجلة فورين بوليسي على الآثار السياسية للأزمة، على خلاف أزمة ٢٠٠٨، بقولها إن هذه الأزمة ستغير النظام العالمي وميزان القوى بشكل كبير، وسوف تظهر فشل المؤسسات الدولية القائمة في القيام بدورها المتوقع منها في التحذير والتنسيق للحد من الأزمة، ومن ثم تفكك الاتحاد الأوروبي بعد فشله في مواجهة الأزمة على مستوى أعضائه، وسيصبح العالم أقل انفتاحاً وأقل حرية وأكثر فقراً.

والمراتب لحالة الاقتصاد العالمي خاصة في أمريكا يجد أن الثقة في الاقتصاد كانت قد وصلت أدنى مستوياتها على مستوى الاقتصاديات الكبرى خلال الثلاث سنين الماضية، فأوروبا كانت قد شهدت هروب كبار المستثمرين من الأسواق المالية سواء أسواق الأسهم أو البنوك، حيث لوحظ أن أكثر من ١٥

..... التمتة على الصفحة ٣

فشل أمريكا الذريع في مواجهة كورونا هو فشل للنظام الرأسمالي نفسه

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني



وزادت تكاليف التأمين الصحي في أمريكا منذ العام ١٩٨٤ بنسبة ٧٤٪ في حين زادت الأجور في الفترة نفسها بنسبة ٢٤٪ فقط، علماً بأن التأمين الصحي لا يغطي إلا قرابة الخمسين بالمائة من الشعب الأمريكي.

هذا هو ملخص التقرير والذي يمكن أن نستشف منه حقيقة مهمة جداً وهي أن فشل أمريكا في مواجهة مرض كورونا ليس ناجماً عن قلة الأموال والإمكانات، بل هو بسبب كيفية توزيع الأموال بشكل خاص وبسبب فساد رعاية شؤون الناس التي تركز إلى المبدأ الرأسمالي بشكل عام.

فأمريكا تنفق أكثر من ٥٣٪ من ميزانية القطاع الصحي على شركات التأمين التي تستنزف حصة الأسد من الميزانية، فيما تستحوذ شركات الدواء على ١٥٪ من الميزانية، وهذه الأموال التي تشكل أكثر من ٧٥٪ من الميزانية تسيطر عليها شركات لا هم لها إلا الربح، وهي تتاجر بصحة الناس من خلال المضاربة بهذه الأموال في الأسواق المالية، ومن خلال احتكار الملكية الفكرية لصناعة الأدوية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية وارتفاع تكاليف التطبيب.

فشركات التأمين وشركات الأدوية تستحوذ على هذه الأموال من الحكومة ومن الناس ولا تقدم الخدمة الصحية المطلوبة لأن كل هفها جمع الأموال مع تقديم الحد الأدنى من الخدمة الصحية للمؤمنين، فهي تجد في استحوادها على هذه الأموال فرصة لزيادة تكديسها عبر المقامرة بها في البورصات، لذلك لم يكن مفاجئاً أن المستشفيات الأمريكية قد ظهر أنها في هذه الأزمة تفتقر لوجود أدوات طبية

..... التمتة على الصفحة ٢

الحكام الذين يتحكمون في شعوب العالم هم سبب شقاء البشرية

قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، فكلنا يدرك ما صنعه الرأسماليون وأشباههم من شر مستطير في العالم، فهم لا يقيمون وزناً إلا لمصالحهم وأطماعهم... فحكام أمريكا والصين وروسيا وأوروبا... الخ، هم سبب شقاء العالم وشقاء شعوبهم، وجرائمهم بحق البشرية كثيرة، فهم من قصصوا الناس العزل بالقنابل النووية، واليورانيوم المنضب، وقنابل النابالم الحارقة، واستعبدوا القبائل الأفريقية بشكل وحشي وجعلوها حقولاً لتجارهم البيولوجية والكيمائية، وحروب الإبادة للهنود الحمر وصمة عار على جيوبهم، وجرائم الصين بحق المسلمين الإيعور ضجت بها الآفاق، وجرائم روسيا والصرب تجاه المسلمين في آسيا الوسطى والبلقان والشام لا زالت مستمرة، وجرائم بريطانيا في الهند بحق المسلمين وغير المسلمين لا زالت تداعياتها إلى اليوم، فهذه الجرائم تؤكد أن هؤلاء الحكام الذين يتحكمون في شعوب العالم هم سبب شقاء البشرية... فنعم كما قال القوي العزيز: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾.

من جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته

علاج الأوبئة والجوائح بين الإسلام والرأسمالية

لقد عالج الرأسماليون وأشباههم أزمة كورونا على ثلاث مراحل:

الأولى التكتم على الموضوع... والثانية الحجر الصحي والعزل الجزئي... والثالثة العزل شبه الكامل في البيوت.

وبتدبر هذه المعالجات الثلاث يتبين أنها لا تحل المشكلة، بل هي ستزيد فشل الاقتصاد فشلاً آخر، ثم تضاعف من هذا المرض ومن الملل والسأم الذي يصيب الناس كما أصبحنا نسمع عن حالات في المجتمع الرأسمالي...

ولذلك فإن العلاج الصحيح لهذا المرض هو كما جاء في شرع الله سبحانه بأن تتابع الدولة المرض من بدايته وتعمل على حصر المرض في مكان نشوئه ابتداءً ويستمر الأوصاء في المناطق الأخرى في العمل والإنتاج.

روي البخاري في صحيحه عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا»، وفي حديث آخر عند البخاري ومسلم واللفظ لمسلم عن أسامة بن زيد قال رسول الله ﷺ: «الطَّاعُونَ رَجُلٌ أَوْ عَدَابٌ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ»، وفي رواية أخرى للبخاري عن عائشة رضي الله عنها زوجة النبي ﷺ قالت سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون فأخبرني «أَنَّ عَدَابَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقْعُ الطَّاعُونَ فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ ضَابِراً مُحْتَسِباً يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ».

فهذا نوع من الحجر الصحي في دولة كانت متقدمة على جميع الدول، وفي دولة حضارية من الطراز الأول قائدها نبي الله ورسوله ﷺ يوحى إليه وهو يطبق الإسلام ليكون قدوة حسنة في التطبيق. ذكر ابن حجر في فتح الباري أن عمر رضي الله عنه خرج إلى الشام فلما جاء سُرْعَ بلغه أن الوباء وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ» فرجع عمر بن الخطاب... أي لما جاءه الخبر بأن الطاعون قد انتشر رجع بالمسلمين...

وعليه فإن على الدولة في الإسلام حصر المرض في مكانه وأن يبقى سكانه فيه ولا يدخل عليهم سكان آخرون... وأن تقوم الدولة بواجبها الشرعي فهي دولة رعاية وأمانة، فكما تقوم بهذه الإجراءات عند تفشي الأوبئة المعدية تقوم بتأمين الرعاية الصحية من التطبيب والدواء مجاناً لكافة رعاياها وتقيم المستشفيات والمختبرات الطبية وغيرها من الحاجيات الأساسية لرعايا الدولة كالتعليم وحفظ الأمن...

هكذا يكون الإجراء الصحيح بأن يعزل المرض المعدية في مكانه ويحجر على المرضى صحياً ويتابعوا بالرعاية والعلاج مجاناً، ويستمر الأوصاء في عملهم وتستمر الحياة الاجتماعية والاقتصادية كما كانت عليه قبل المرض المعدية لا أن تتوقف حياة الناس العامة ويعزلوا في البيوت ومن ثم تُشل الحياة الاقتصادية أو تكاد فتزداد الأزمة استفحالاً وتظهر مشكلات أخرى...

من جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته

قضية المعتقلين مرتبطة بإسقاط النظام وليس مبرراً للتنازل عن الثوابت

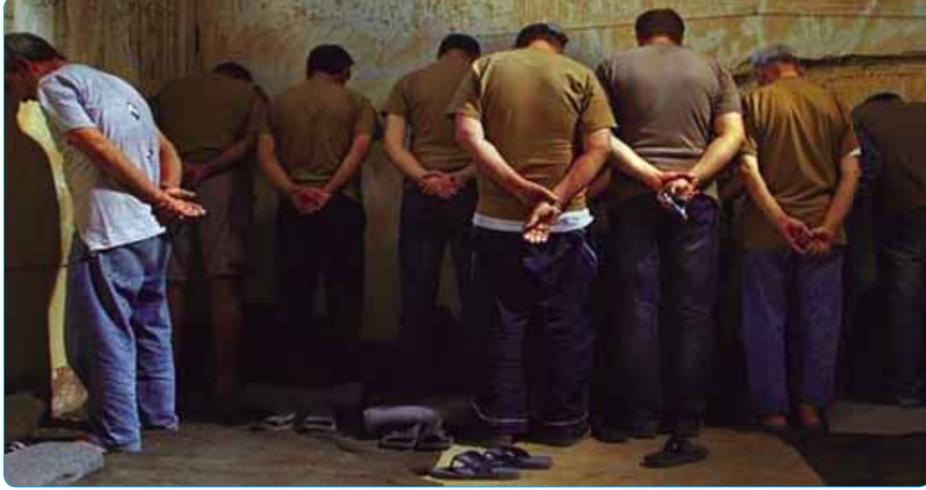
بقلم: الأستاذ منير ناصر*

الثورة ضدّه عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤. ولقد أثارت صور قيصر حين نشرها ضجةً وجدلاً كبيرين؛ فطالبت هيومن رايتس ووتش بالتحقيق في تقرير قيصر ثم أصدرت تقريراً إضافياً بعنوان "إذا كان الموتى يستطيعون الكلام"؛ وفيه عُرضت أدلة فوتوغرافية من تقرير قيصر كما عُرضت تلك الأدلة في متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة.

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل إقرار هذا القانون والتي دامت طويلاً بينما كان أهل الشام يذوقون الويلات ليس فقط في المعتقلات بل في المدن والقرى حيث تتساقط براميل القتل وصواريخ الإجماع على مرأى من العالم أجمع، بل وأجزم أنه على مشاركة وموافقة من

في ظل الحديث عن جائحة كورونا يبرز ملف المعتقلين في سجون الطغاة وتكثر المطالبات بالإفراج عنهم على اعتبار أن خطورة تفشي هذا المرض بينهم تفوق خطورتها على من هم خارج المعتقل، حيث ظروف الاعتقال ومناخه تسمح بشكل كبير لانتقال الأمراض ونشوتها بسبب انعدام الرعاية الصحية وضعف المناعة نتيجة قلة التغذية وسوءها.

وعليه أردت أن ألقى الضوء على المعتقلين لدى نظام أسد المجرم، حيث إن سجون النظام لها تاريخ طويل من دور الأب القاتل حتى وريثه، وقصص السجناء باتت قصة كل حيٍّ وشارع في الشام إن لم تكن قصة كل بيت، فقد بلغ عدد السجناء مئات الآلاف في ظل انعدام



هذه الدول سواء التي أظهرت عداها أو تلك التي ادعت صداقتها، وبعد هذا التمديد الطويل وقع ترامب على مشروع قانون سيزر بعد إجماع مجلس النواب الأمريكي عليه وذلك في نهاية عام ٢٠١٩ م.

وبالنظر في تفاصيل القرار تجد أنه لا يختلف عن قرارات أمريكا الناعمة ضد عملائها فهي عقوبات تُفرض على نظام أسد ومن يتعامل معه، عقوبات يُقدرها رئيس أمريكا ويرفعها متى يشاء، لا تمنع اعتقالاً ولا توقف قسفاً ولا تنتصر لمظلوم، ولم يكن هذا مفاجئاً إلا لمن تعلق بحبال أمريكا ورأى فيها القوة المخالصة لصديق رواية النظام بأنه مقاوم ممانع لأمريكا وكيان يهود بينما الحقيقة التي بات يعلمها الكثير أن نظام أسد هو أفضل من حافظ على مصالح أمريكا وكيان يهود في المنطقة.

وعوداً على البداية فإن قضية المعتقلين والإفراج عنهم هي من أهم أهداف الثورة ويجب أن يُعلم أن قضيتهم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية إسقاط النظام، فلا يمكن أن يُفرض عليهم دون إسقاط النظام، ولقد رأينا من ادعى تمثيل الثورة وخاض مع النظام المفاوضات متنازلاً عن الثوابت بحجة الإفراج عن المعتقلين، كيف أن النظام قد سلمه معتقلين جديداً جمعهم من الشوارع وكان ذلك مقابل تهجير منطقة هنا، أو فك حصار عن منطقة تتبع للنظام هناك.

ناهيك أن من تسيد منطقة صغيرة وحكمها من أدياء الثورة تجد أنهم شابهوا نظام أسد ببناء المعتقلات والرج بالناس ظلماً في السجون، فكيف لمن بنى السجون أن يسعى لإسقاط النظام والإفراج عن المعتقلين؟! وأخيراً فإن سماع قصة واحدة عن معتقل أو معتقلة

لهو سبب كافٍ للاستمرار في الثورة والثبات عليها حتى إسقاط النظام وتحكيم الإسلام، فما بالك أن لدى أهل الشام آلاف الأسباب لتجعلهم ثابتين فيما خرجوا له مُصرين على العمل على تحقيق أهداف الثورة ولو كلف ذلك الغالي والنفيس، وأما من أرقه المسير واستساع التنازل فعليه أن يتحنن جانباً تاركا الثورة لأهلها تذود عنها وتدفع بها في طريق النصر مستعينة بربها متوكلة عليه، عسى الله أن يكرمنا بنصر قريب وما ذلك على الله بعزيز.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

آلية لإحصائهم، وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ١٢٩ ألفاً و٩٧٣ شخصاً، ما يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري لدى نظام أسد، منذ آذار/مارس ٢٠١١.

وتتنوع أساليب التعذيب داخل الزنازين وفي أقبية المعتقلات ولا أكون مبالغاً إن قلت إنه ما من أسلوب قذر للتعذيب في العالم وإلا وتجدّه عند هذا النظام المجرم، بل هو من يعطي الدروس لغيره من الطغاة في التنكيل بالمعتقلين، يكفي فقط أن تلتقي بشخص واحد سُجن عند النظام ولو لفترة قصيرة حتى تعلم مدى قذارة هذا النظام ولؤمّه وحقدّه على أهل الشام. ومع أن قضية المعتقلين هي سابقة للثورة في الشام فقد كانت سجون النظام المجرم تمتلئ قبل الثورة وتحتوي بين جدرانها كل من نطق ببنت شفة ينتقد أو يُخطئ أو يُعارض فيها النظام، إلا أنه وبعد الثورة أصبحت قضية المعتقلين أضخم وأكبر حيث باتت المعتقلات تغص بالسجناء مما اضطر النظام لافتتاح سجون جديدة وتحويل العديد من المدارس لمعتقلات ناهيك عن تصفية العديد من السجناء.

وعلى هذا أصبح الإفراج عن المعتقلين يُعتبر أحد أهم أهداف الثورة، بل ويُعتبر أحد أسباب انطلاقها ابتداءً، وعليه بتنا نسمع عبارة "الإفراج عن المعتقلين" في كل محفل سياسي أو مؤتمر يبحث ملف الثورة، كما باتت المعارضة العلمانية التي صنعتها مخابرات الدول ترفع هذا الشعار لتبرير كل خيانة، ولتمرر كل تنازل عن ثوابت الثورة وأهدافها، فتراهم يتنازلون عن إسقاط النظام بحجة أنهم يسعون للإفراج عن المعتقلين، فلا هم أسقطوا النظام ولا أفرجوا عن المعتقلين!

ولعل أبرز من تناول قضية المعتقلين دولياً مؤخرًا هو قانون "سيزر" والذي بات البعض يرى فيه أن أمريكا تقف مع الثورة وأنها ستحاسب نظام أسد على جرائمه، رغم أن جرائم أسد عليها آلاف الشهود وموثقة بالآلاف الوثائق، ومع ذلك فإن أمريكا كان موقفها داعماً لنظام أسد ولو لم ير ذلك بعض من على أعينهم غشاوة.

وحتى نقف على قانون سيزر قليلاً نجد أنه أطلق هذا الاسم نسبة لشخص مجهول وثق في آلاف الصور التعذيب الذي مارسته نظام أسد في حق شعبه في الشوارع والطرق العامة وداخل السجون منذ اندلاع

السلطة التونسية تواجه كورونا بمزيد تأزيم الوضع!

بقلم: الأستاذ طارق رافع



حظر التجول من السادسة مساءً إلى السادسة صباحاً والإلزام بالحظر الصحي العام بعدم مغادرة البيوت إلا للضرورة القصوى، وأغلقت المقاهي والمطاعم وكل المؤسسات بأصنافها باستثناء فضاءات بيع الأغذية والأدوية، وقد تعهدت السلطة بتوفير حاجيات الناس والتعويض للمتضررين من الحظر خاصة أصحاب رأس المال إضافة إلى إسناد منحة ٢٠٠ دينار للمعوزين. كانت الإجراءات التي أخذت طابع الحرص على حياة الناس أكثر من مؤلمة؛ فغلق مواطن الرزق وحبس الناس دون السعي، مع إخلال السلطة بتعهداتها كما تفعل دائماً، حيث عدت مناطق عدة من البلاد المواد الأساسية الحيوية ومضى أكثر من أسبوع دون توزيع المساعدات على أصحابها مما أدى إلى تدهور الوضع وانطلاق الاحتجاجات، فخرج رئيس الدولة في اجتماع لما سمي مجلس الأمن القومي ليلعب دور المعارض الذي يحاسب الحكومة على تقصيرها ويتوجه بالنصح والإرشاد بدل الأمر والزجر في مشهد بائس يؤكد تبخر الدولة!

انتهت الإجراءات إلى شلل تام للحياة وحالة من التذمر والنقمة على السلطة ومرد ذلك جميعه التمرد والإعراض عن أحكام الله، فلو أن هؤلاء الحكام استجابوا لأمر الله وطبقوا ما جاء في الهدى النبوي ما وصلنا إلى ما نحن فيه، ففي الوقت الذي طلبت السلطة من أهل البلد تقليص الحركة والتنقل، تركت المجالات مفتوحة على مصراعها لدخول القادمين من مناطق موبوءة بينما كان يجب أن تغلق الحدود ويمنع الدخول والخروج إلى البلد لقلوه ۞ عن الطاعون «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضِ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» فهذا الإجراء وحده كان كفيلاً لتجنب كل هذه المصائب، ثم إذا لم يطبقوا هذا بحجة أن القادمين هم أبناء البلد ومن حثهم العودة إلى أهاليهم كان عليهم توفير المأوى الميدانية على عين المكان سواء في الموانئ أو المطارات أو الحدود البرية لحجز الوافدين؛ وذلك لنهي رسول الله ۞ أن يقدم الممرض على المصح وأمره بالفرار من المجدوم، ثم إجراء التحاليل السريرية لتحديد المرضى من الأصحاء، وبذلك نُجنب البقية خطر العدوى، وإن لم يفعلوا هذه ولا تلك فالواجب إجراء التحاليل للجميع بغض النظر عن التكلفة لأنها مهما ارتفعت لن تبلغ الخسائر التي نتحملها اليوم بهذا الشلل الاقتصادي، وعلى أثر ذلك يميز المريض من الصحيح فيعزل المرضى ليعالجوا ويسرح الأصحاء ليواصلوا السير العادي لأنشطة الحياة.

هذا هو الحل لإنهاء الأزمة، ولكن أتى لمن رهن قراره وباع إرادته إلى الكافر المستعمر أن يهتدي إلى الحق؟! وما هي السلطة سادرة في غيها وقد مدت الحجر الصحي لأسبوعين جديدين مع التلويح بإمكانية أن يتواصل الأمر إلى أشهر وما يمكن أن يسفر عنه من إفلاس ودمار لاقتصاد منهار، فقد ضيعت الأمانة ووكل الأمر إلى غير أهله ولا حول ولا قوة إلا بالله ۞

هذا هو الحق

﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾

إنه لمن المؤلم حقاً أن الحكام في بلاد المسلمين يتبعون خطوات الكفار المستعمرين شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فإذا اضطربت تلك الدول في معالجتهم داء معيناً تبعوهم، وإذا اقترحوا حلاً ولو كان غير سواء صفق له الحكام في بلاد المسلمين وعدوه صحة وشفاء؛ إنه لأمر مؤلم أن يضفي هذا الوباء (كورونا) على البلاد والعباد ركوداً وجموداً حتى لتكاد الحياة العامة تتوقف مع أن بلاد المسلمين قد مر عليها مثله الشيء الكثير، فابتليت بالطاعون وهي تخوض حرباً ضروساً مع الروم في الشام السنة الثامنة عشرة للهجرة... وكذلك ابتليت الأمة في منتصف القرن السادس للهجرة ببلاء "الشقيقة" ويسمى الآن الجمة، وامتد من الشام حتى المغرب، وهو الآن يعد من القروح الناتجة عن إصابة الجلد بعدوى جراثيم المكورات العنقودية (نوع من البكتيريا)... وكذلك ابتلي المسلمون في منتصف القرن الثامن للهجرة (٧٤٩هـ) بما يسمى الطاعون الأعظم في دمشق، وفي جميع هذه الحالات لم تغلق المساجد وتوقف الجمعة والجماعة، ولم يحبس الناس في بيوتهم، بل كان يُعزل المرضى، ويزارول الأصحاء أعمالهم بالجهاد وعمارة الأرض... ويذهبون للمساجد يصلون ويدعون الله أن يقيهم شر هذا المرض، هذا فضلاً عن العلاج الصحي الذي ابتعوه في العناية بالمرضى... هذا هو الحق ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

من جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته

حزب التحرير/ هولندا

"لا أمان بدون دولة الخلافة على منهاج النبوة"

نظم حزب التحرير/ هولندا بثاً حياً عبر الإنترنت يوم الأحد، 27 رجب المحرم 1441هـ الموافق 22 آذار/مارس 2020م بعنوان "لا أمان بدون دولة الخلافة على منهاج النبوة" تناول ما تعانیه البشرية اليوم من انتشار المرض الفيروسي كورونا، وعدم الشعور بالأمان، وهكذا حال المسلمين منذ هدمت دولتهم، تكالبت عليهم الأمم؛ فما هم في الصين يسجنون ويعذبون، وكذا في ميانمار والهند وغيرها من البلاد، بلادهم محتلة وثرواتهم منهوبة، وسبب كل ذلك، هو غياب الإمام الذي يقاوم من ورائه ويتقى به لأكثر من 99 عاماً، ولن تقوم لنا قائمة ولن نشعر بالأمان، إلا بعودة الدولة التي أقامها رسول الله ۞. كما تناول البث الحي الطريقة الشرعية لإقامة دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

تتمتع: فشل أمريكا الذريع في مواجهة كورونا هو فشل للنظام الرأسمالي نفسه

فساد يتعلق بهذه المسألة هو خصخصة القطاع الصحي، لأن تلك الخصخصة أدت إلى ابتلاع الأموال المخصصة وعدم الاستفادة منها على الوجه الصحيح. وحل المشكلة حلاً جذرياً يتلخص ببساطة بإعادة هذا القطاع الحيوي إلى سيطرة الدولة، وإلغاء الخصخصة تماماً، وهذا يعني إلغاء النظام الرأسمالي وإبطال أحكامه، وهو ما لا يقبل به أساطين الرأسمالية وحيثان المال، لذلك كان لا بد من الثورة على الرأسمالية وإسقاطها لرفع ظلمها عن الناس.

والبديل الصحيح لهذه الرأسمالية المتوحشة موجود وهو الإسلام الذي يمنع الخصخصة ويحصر رعاية كل الشؤون بيد الخليفة، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، ولا مكان للقطاع الخاص في الرعاية، والرسول ﷺ قد وضع طبيباً أهدي له في خدمة كل المسلمين، وأرسل إلى أبي بن كعب عندما مرض طبيباً لقطع عرق له ثم كواه، وروى زيد بن أسلم عن أبيه قال: "مرضت زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فدعا لي طبيباً فحمانني" أي عالجه.

فالدولة في الإسلام تباشر بنفسها الرعاية الصحية ولا تسمح مطلقاً بإقحام القطاع الخاص النفعي في أعمالها الرعوية، فالتطبيب فيها مجاناً كالتعليم ولا مكان فيه للخصخصة، ولا تعطي للأفراد أي دور نيابة عنها في أعمالها كما تفعل الدول الرأسمالية، وبذلك تكون الكفاءة أعلى والخدمات أفضل والتكاليف أقل.

فبالإسلام وحده نستطيع مواجهة المشاكل المختلفة ومنها مشكلة الرعاية الصحية بكفاءة واقتدار، وبالذات الإسلامية فقط نستطيع إنقاذ البشرية من جشع الرأسماليين واستغلالهم وهيمتهم ■

بسيطة لا تحتاج لتكنولوجيا عالية كأجهزة التنفس الاصطناعي والكمامات والملابس الواقية والقفازات، وهذا يعني انعدام وجود الرعاية الطبية في حدودها الدنيا، وسبب ذلك أن شركات التأمين والأدوية لا يهتمها إلا مصالحها وزيادة أرباحها، ولا تعنيها صحة الناس.

إن أصل هذه المشكلة في النظام الرأسمالي ليس ناتجاً عن قلة الأموال ولا نقص الخبرات وإنما هو ناتج عن تخلي الدولة عن مسؤولياتها في الرعاية؛ ذلك أن الدولة قد سلمت هذا الشأن الحيوي وهو الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص، فمحت هذه الأموال الضخمة إلى شركات التأمين وشركات الأدوية التي لا يهتمها إلا تكديس أرباحها، فهي أوكلت عملها إلى القطاع الخاص ضمن ما يُعرف عندهم بالخصخصة، وسنت القوانين المختلفة لحماية حقوق الشركات التي يمتلك أسهمها حفنة من الأثرياء المنتفعين مما سهل ذهاب معظم هذه الأموال الضخمة لجيوبهم من دون أن يقدموا خدمات تتناسب مع ضخامة الأموال التي يقبضونها.

فسبب الفساد والبلاء كله يعود إلى هذه الخصخصة التي حولت أموال الشعب والدولة إلى القطاع الخاص الذي يتولى كيفية إنفاقها على الوجه الذي يزيد من تراكم هذه الأموال لدى حفنة قليلة من البشر على حساب الأغلبية التي تدفع وتكد وتتعب ولا تحصل على الرعاية المرجوة، ولذلك فهمما زادت الأموال المخصصة للرعاية الصحية فستبقى تحت سيطرة القطاع الخاص الذي لا يعنى بشؤون العامة كما يعنى بأرباحه ومضاعفة ثروته، ومن هنا كان أعظم

كورونا وفشل نظام الرعاية الصحية في النظم الرأسمالية (١)

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز



التجاري الجشع على حساب الصحة العالمية. وها هي شعوب دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، تتعرض للموت بشكل فظيع، لتكتشف ضعف القطاع العام حالياً في مواجهة فيروس كورونا نتيجة سياسات الخصخصة التي طبقت طوال العقود الأخرين. فكثير من الحكومات تكلأت عن تخصيص موارد لمكافحة فيروس كورونا عندما بدأ بالانتشار، وسارعت لتخصيص عشرات المليارات لدعم البنوك والشركات الاحتكارية عندما انهارت سوق الأسهم مهددة معبد الرأسمالية العالمية.

حين ضجت صحف ألمانية بفضيحة ترامب مع شركة كيورفاك التي حاول إغراء مديرها التنفيذي بنقل الشركة إلى أمريكا وإنتاج لقاح مضاد لكورونا تعمل عليه، فقد عرض ترامب مليار دولار فورية على مدير الشركة الذي استضافه في البيت الأبيض مقابل إنتاج لقاح للأمريكيين حصراً، لكن سرعان ما تبين أن الرجل والجهة النافذة التي أبقته في الحكم وكان بإمكانها أن تطيح به، كان هدفهم من الاستيلاء على الشركة الألمانية هو مالياً وليس إنسانياً. فهم ينوون احتكار اللقاحات ليحققوا أرباحاً تاريخية تعوض خسائرهم في كثير من مجالات الاستثمار التي ضربها انتشار فيروس كورونا.

كما صرح ترامب أنه (مع خيار إنهاء حظر التجول ومع العودة إلى النشاط التجاري، لأن خسائر الإقفال الشامل أكبر من خسائر كورونا)، مما يعني بأن حياة مليوني أمريكي هي كلفة أرخص من خسارة تريليوني دولار إذا استمر الإقفال والحظر!

وظفت إدارة ترامب في لجنة مكافحة وباء كورونا في البيت الأبيض خبير علاقات عامة كان ينشط على رأس لوبي ضاغط في أروقة الكونغرس لتمرير قوانين تناسب مصلحة شركة "غيلد" الدوائية التي كانت تقدم له أجوراً تفوق المليون دولار سنوياً.

سعى ذلك الخبير لدى ترامب لانتزاع دعم مالي لشركة غيلد من دافعي الضرائب، ثم دفع إدارة ترامب لإصدار قرار من إدارة الأغذية والأدوية منحت بموجبه شركة غيلد اعترافاً بعقار يعالج مرضى كورونا على أنه (يخضع لقانون العقار اليتيم)، ولن يباع هذا الدواء إلا من تصنيع الشركة، والشركة لن تمنح حق تصنيعه لأي مصنع آخر. والأخطر من ذلك أن ترامب شرع قرارات الشركة بمنح دوائها صفة قانونية عبر (الدواء اليتيم)، الذي يعني أن من حق الشركة أن تباع لمن تشاء بالسعر الذي تشاء، ونفس الشركة أعلنت فوراً أنها باعت أكثر مما تستطيع أن تصنع، ويقول جيمس لاف مدير الشركة أن هذا الأمر هدفه رفع سعر المنتج، فالشركة تباع دواء للسيدة بخمسة آلاف دولار بينما كلفته ٦ دولارات فقط في الهند والصين، لكن وضعية (العقار اليتيم) تمنع إدخال دواء أجنبي أو تصنيع دواء مماثل في أمريكا.

واعتبر جيمس لاف أن أسهم شركة غيلد صعدت بشكل صاروخي وحققت أرباحاً مذهلة، ولمحت صحف أمريكية عدة إلى أن ترامب اشترى أسهم شركة غيلد قبل أسابيع. ويرفض حتى اللحظة مناقشات أطباء وعلماء بتحويل مصانع كبرى إلى حالة الحرب وجعلها بموجب قانون الحرب تنتج ما تحتاجه القطاعات الصحية، فكل تلك المعدات والأدوية تشهد نقصاً مرعباً في أمريكا. وهذا يعني أن الشعب الأمريكي لن يحصل على الدواء لأنه سيبيع لمن يستطيع دفع ثمنه. ولن تسمح إدارة ترامب بإدخال أدوية هندية منسوخة عنه وأرخص بكثير.

هذه هي أكبر دولة في العالم، زعيمة العالم الرأسمالي الذي انبهر بها البعض ورأى فيها النموذج الذي يجب أن يحتذى، دولة رأس المال الذي يحكم من أجل تكديس المال لصالح فئة قليلة من الناس، لا يهتمها سوى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح المادية حتى ولو كان على حساب صحة الناس وحياتهم، لقد انكشفت أمريكا لدى الكثير من شعوب العالم عندما استعرضت عضلاتها واستخدمت آلتها الحربية المدمرة تجاه شعوب لا حول لها ولا قوة، من أجل تحقيق مصالحها ولرفض هيمنتها على العالم بداية من ضرب اليابان بالقنابل النووية مروراً بفتنات وانتهاءً بتدمير أفغانستان والعراق، وها هي اليوم تنكشف أمام شعبها، يعزبها فيروس كورونا ويكشفها أمام شعبها الذي يعاني من تداعيات هذا الفيروس ■

مع ظهور فيروس كورونا المستجد، وكيف تعاملت الحكومات في العالم مع هكذا وباء، انكشفت تلك الحكومات وتعتزت تماماً أمام شعوبها، وتبين للكثيرين مدى سوء الرعاية الصحية لتلك الدول، وكيف أنها تهتم في المقام الأول بمصالحها ومصالح طبقة المتنفذين ورجال الأعمال والشركات الكبرى، بينما جاءت حياة الناس وصحتهم في المرتبة الأخيرة. فالأزمة الاقتصادية التي تسبب بها أو ساهم في تفاقمها الفيروس، ومحاولة استفادة شركات الأدوية الكبرى من هذا الوباء أو تلك الجائحة، هي ما يهيمن على العقلية الحاكمة بشكل كبير.

ولعل أبرز ما عزاه فيروس كورونا هو النظام الرأسمالي المتوحش، الذي يسعى إلى مراكمة مليارات الدولارات في جيوب قلة رأسمالية متنفذة، يملكون ما تملكه نصف البشرية جمعاء؛ فالإنفاق العالمي على الصحة لا يتجاوز ٤٠ دولاراً للفرد في العام في البلدان الفقيرة، وحوالي ١٠٠٠ دولار في أغنى بلدان العالم أي أمريكا. وحتى هذا الإنفاق على الصحة ليس معياراً كافياً، فرغم أن أمريكا تنفق ١٧٪ من دخلها القومي على الصحة، فإن نسبة من لديهم تأمين صحي شامل فيها لا يتجاوز ٣٠٪، لأن معظم الإنفاق يذهب لجيوب شركات التأمين وليس للناس وصحتهم، وحتى إذا كنت تمتلك تأميناً صحياً في أمريكا ويمكنك إجراء فحص كورونا مجاناً، فإن تكاليف العلاج ستتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف دولار، والعديد من خطط التأمين الصحي تتضمن نسبة يتحملها المريض والتي يتراوح معدلها ما بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة. وأسعار الخدمات العلاجية التي تفرضها الشركات خيالية، فمليارات الدولارات تذهب لشركات التأمين والأدوية، وكلها لم تستطع حتى الآن اكتشاف لقاح واثق من هذا الفيروس الدقيق والخطير.

تنفق الدول مليارات الدولارات سنوياً على التسليح وأجهزة الأمن المتعددة، وقد تضاعف الإنفاق على الأسلحة بشكل جنوني في السنوات الأخيرة، وكل ذلك لا قيمة له في وجه فيروس دقيق، لا يفرق بين إنسان فقير في شوارع دلهي، وبين أثرياء العالم من أصحاب المليارات في كاليفورنيا أو نيويورك، كما لا يفرق بين الحكام والملوك والوزراء والمشاهير وبين الناس العاديين البسطاء. فماذا سيستفيد الناس من ترسانة الأسلحة المكسدة في مخازن تلك الدول في مواجهة هكذا جائحة؟!

لقد اكتشف الأمريكيون عدم توفر أدوات طبية أساسية وبسيطة، لا تحتاج تكنولوجيا معقدة لإنتاجها أو توزيعها أو استخدامها في مستشفياتهم. يؤكد آدم جاني، من كلية الطب بجامعة هارفارد ورئيس منظمة "الأطباء من أجل برنامج وطني للصحة"، أن (هذا ليس نظام رعاية صحية، إنه فوضى مزرية.

مرة أخرى، هناك أنساق متباعدة وغير متجانسة حسب الطريقة التي ندفع بموجبهما أقساط الرعاية الصحية، فضلاً عن المنظومات المختلفة لإدارة مستشفياتنا؛ بعضها غني وبعضها فقير، كل منها يعيل نفسه، ومنغلقة على ذواتها بسبب الانحسار في نظام منافسة السوق). وقالت جيسكا بيل، التي تساعد في تجميع مؤشر عالمي للأمن الصحي لدى منظمة "مبادرة التهديد النووي"، وهي منظمة غير ربحية: (إن الولايات المتحدة لديها قدرات تشخيصية ممتازة في المجال الطبي، ولكن ما ينقصها حقاً هو الوصول إلى الرعاية الصحية، وخاصة للعاملين في الرعاية الصحية أنفسهم). فيما قال ديفيد برات، ممثل الصحة والسلامة في جمعية الممرضات بولاية نيويورك: (تنامى إلى علمنا أن الممرضات يضطرن للقتال من أجل الحصول على أجهزة التنفس التي يحتاجها على الرغم من أن القلق الأكبر يكمن فيما سيحدث عندما يُصاب هؤلاء الممرضون بالفيروس).

لقد ترك العالم قطاع الصحة في يد الشركات العابرة للقارات، التي سيطرت على صناعة الأدوية العالمية لتحقيق أرباحاً تفوق شركات النفط وتقترب من أرباح الشركات العاملة في المجال الرقمي مثل ميكروسوفت. وانتقلت لاحقاً إلى تشجيع القطاع الخاص في الصحة بمساعدة حكومات على حساب القطاع العمومي. وتعمل جاهدة للحصول على البيانات العالمية لصحة الناس لتكتمل برنامجهما

تتمتع كلمة العدد: كورونا يكشف عن هشاشة سوق الأسهم العالمي

باسترداد شركات النفط بعضاً من خسائرها المالية المترتبة على هبوط أسهمها.

إلا أن سوق الأسهم المالي سوف يبقى تحت تأثير فصل أكثر من ١٠ ملايين من موظفي الشركات، وتوقف قطاعات كبيرة جداً من القطاعات الاقتصادية عن العمل لفترات طويلة. فجيش الموظفين هذا سوف يترتب عليه العجز عن وفائهم بديونهم المنوعة سواء منها ما كان متعلقاً بالمساكن، أو السيارات، أو المشتريات اليومية من خلال بطاقات الائتمان أو غيرها. ثم إن كثيراً ممن يتلقون أموالاً شهرية من أموال التوفير والتقاعد قد خسروا نسبة عالية من هذه الأموال ما ينعكس على حركة السوق اليومية، ويؤدي إلى انخفاض في الإنتاج كما توقعت فورين بوليسي. ومن ثم فإن الحكومة لن تتمكن من جمع ما يكفيها من الضرائب من الشركات المتعثرة والأفراد الموقوفين عن العمل. وعليه تكون أقل قدرة على القيام بوظائفها ودفع مستحقاتها والقيام بمشاريعها. وحتى لا يظهر العجز الكلي على حكومة أمريكا وغيرها من دول العالم الرأسمالي فقد عمدت إلى ضخ ٢ تريليون دولار وقد تصل إلى ٥

تريليون في أمريكا وحدها، من أجل التغطية على الانهيار ولو مؤقتاً. ويعلم الاقتصاديون والسياسيون على حد سواء أن عملية ضخ المال بهذا الشكل لن تزيد الطين إلا بلة. وهكذا فإن أزمة كورونا مرشحة أن تكشف عن عوار الاقتصاد الرأسمالي من أكثر من محور، ومن ثم من المحتمل أن تعصف بالنظام العالمي الذي سيطر على العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وإنه وإن كان انهيار الاتحاد السوفيتي لم يترك فراغاً حيث إن أمريكا ورأسمايلتها عمدت إلى ملء الفراغ وحكم العالم بنظام واحد وقطب واحد. أما هذه المرة فمن يملأ الفراغ؟ فهل تنهض الأمة الإسلامية من كبوتها وتتقدم بنظام فريد من نوعه يقدم للعالم نموذجاً لم تعده من قبل وإن كانت قرأت عنه في كتب تاريخها؟ ■

تريليون دولار قد تم استثمارها في سندات حكومية بنسبة ربا سالبة، أي أن المستثمرين كانوا يشترتون سندات دين بخسارة، ولكنها خسارة مضمونة ومحددة، بينما كان التخوف من أن استثماراتهم في الأسواق المالية قد تعاني من خسارة كبيرة لا حدود لها. ولا نقول إن حدسهم قد صدق، ولكن نقول إن المستثمرين كانوا يدركون تماماً أن الاقتصاد ليس في أفضل حالاته وأنه مرشح للانهيار في أي وقت وعند أول أزمة قد يواجهها الاقتصاد. وهذا ما حصل بالضبط عند أول انتشار لوباء، قد لا يكون أكثر خطراً من غيره، ولكنه جاء في فترة حرجة بالنسبة للاقتصاد لم يتعاف بالكامل أو بالحد الأدنى منذ أزمة ٢٠٠٨.

وكانت أمريكا من خلال البنك الفدرالي قد بدأت بتخفيض نسبة الربا على القروض الممنوحة للبنوك، كخطوة استباقية لحماية السوق من الانهيار. كما أن أمريكا بدأت ببيع سندات دين بنسبة ربا صفرية وأحياناً سالبة. ما يعني أن الاقتصاد والواقع المالي لأمريكا وأوروبا كان في غاية الهشاشة وعلى وشك الانهيار. ولم يكن يحتاج إلا إلى هزة أو كما تسميها بعض الأوساط صدمة قوية تجعل هذا البنيان ينهار. وهذا ما حصل فقد بدأ وباء كورونا بالانتشار، وتأكدت مخاوف المستثمرين في الأسواق المالية خاصة الأكثر مغامرة والذين احتفظوا باستثماراتهم في السوق المالي بدلا من سندات الدين، سارعوا لسحب أموالهم وبيع أرصدهم من الأسهم، وهذه عملية تؤدي بشكل طبيعي وسريع لتدهور الأسعار وما يتبعه من انهيار.

وقد حاولت أمريكا أن تحافظ على تماسك السوق، وحين أدركت أن هبوط سعر النفط كان له أثر كبير في انهيار أسهم شركات النفط العملاقة عمدت للتدخل بشكل سافر لدى السعودية وروسيا للعمل على رفع أسعار النفط، وقد حصل ارتفاع (ولو مؤقت) بعد أن اجتمع ترامب برؤساء شركات النفط الكبرى والذين طلبوا منه التدخل بسرعة لوقف هبوط أسعار النفط. ما أدى إلى ارتفاع أسعار السوق المالي متأثراً

حزب التحرير / أمريكا

مؤتمر الخلافة ٢٠٢٠ "الاضطراب العالمي إلى الهدوء العالمي"

بتوجيه من أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشته حفظه الله أطلق حزب التحرير حملة عالمية واسعة بمناسبة الذكرى الهجرية 99 لهدم دولة الخلافة، 28 رجب المحرم 1441هـ / 2020م، وبهذه المناسبة عقد حزب التحرير / أمريكا يوم الأحد، 12 شعبان 1441هـ الموافق 05 نيسان / أبريل 2020م مؤتمره السنوي "مؤتمر الخلافة 2020" تحت عنوان: "الاضطراب العالمي إلى الهدوء العالمي"، وذلك عبر بث حي مباشر على الإنترنت بسبب أزمة فيروس كورونا التي يعاني منها العالم الآن. وإنه في خضم جائحة، ألحقت أزمة اقتصادية أخرى بالمليارات في جميع أنحاء العالم. دار المؤتمر حول الأمور التالية:

أثرت عمليات التسريح الجماعية للعمال ومئات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون تحت قيود البقاء في المنزل على حياة لم يشهدها العالم من قبل. يحدث هذا على خلفية قائمة من عدم المساواة المتزايدة في الثروة وزيادة الاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية التي عصفت بالعالم لعقود.

تتعرض الأمة الإسلامية لقمع هائل بغض النظر عن كونها أقلية أو أغلبية.

من الشرق إلى الغرب، لم تتمكن الحكومات الرأسمالية العلمانية من بناء مجتمعات متناغمة وفشلت في تأمين الاحتياجات الأساسية للمليارات.

يتوق العالم إلى حل بديل.

الحل العالمي هو تطبيق النظام الإسلامي في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

